

أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي لدول MENA - دراسة قياسية خلال الفترة
(1990-2019)

The impact of monetary policy on the economic growth of the MENA countries
- an econometric study during the period (1990-2019)

عيفة بوزيان¹، رديف مصطفى²، عامري رضوان³

¹ مخبر تسيير المؤسسات، جامعة جيلالي ليايس بسيدي بلعباس (الجزائر)، البريد الإلكتروني :

bouziane.aiffa@univ-sba.dz

² مخبر إدارة الابتكار والتسويق، جامعة جيلالي ليايس بسيدي بلعباس (الجزائر)، البريد الإلكتروني:

redif.cur@gmail.com

³ جامعة أحمد زبانة بعليزان (الجزائر)، البريد الإلكتروني: ramriro@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/08/11 تاريخ القبول: 2021/10/10 تاريخ النشر: 2022/01/09

الملخص:

تهدف هذه الورقة إلى دراسة وتحليل أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي لدول MENA، تناولنا فيه جانب تحليلي يبين دور السياسة النقدية في معالجة الأزمات خلال الفترة (2000-2020)، واستخدمنا منهج الاقتصاد القياسي لتحديد أثر بعض متغيرات السياسة النقدية (سعر الصرف، المعروض النقدي بمعناه الواسع) ومدى أثرها في النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2019). توصلت الدراسة من خلال تحليل مسار السياسة النقدية في دول MENA أثناء أزمة 2008 وأزمة النفط 2014 وصولاً إلى أزمة كورونا نهاية سنة 2019 بأن السياسة النقدية تلعب دور كبير في معالجة الاختلالات باستخدام مختلف أدواتها وقنواتها وبالتالي تحقيق استقرار في النمو الاقتصادي، وبعد المفاضلة بين نماذج بانال خلصت الدراسة لوجود علاقة طردية بين المعروض النقدي والنمو الاقتصادي بينما بينت وجود علاقة عكسية وسلبية لسعر الصرف والنمو الاقتصادي وهذا ما يدعو هذه الدول لإصلاح أنظمة الصرف المتبعة فيها.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية، النمو الاقتصادي، دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، نماذج بانال الساكنة.

Abstract:

This paper aims to examine and analyze the impact of monetary policy on MENA's economic growth, in which we addressed an analytical aspect that shows the role of monetary policy in dealing with crises during the period (2000-2020), and we used the standard economy approach to determine the impact of certain monetary policy variables (exchange rate, monetary supply in a broad sense) and their impact on economic growth during the period (1990-2019). The study, by analyzing the course of monetary policy in the MIDDLE East and North Africa countries during the 2008 crisis and the 2014 oil crisis of the Corona crisis at the end of 2019, found that monetary policy plays a key role in addressing imbalances using its various instruments and channels and thus stabilizing economic growth. After the trade-off between the Panal models, the study concluded that there was a relationship between monetary supply and economic growth while demonstrating a reverse and negative relationship with the exchange rate and economic

♦ المؤلف المرسل.

growth, which is why these countries should by repairing the drainage systems used in them.

Keywords: Monetary policy, economic growth, MENA countries, Panal static models.

المقدمة

تعد السياسة النقدية من أهم الأدوات في السياسة الاقتصادية فهي تسعى لتعزيز النمو الاقتصادي إلى جانب تحقيق الاستقرار النقدي وتخفيض معدلات التضخم والبطالة والحفاظ على توازن الاقتصاد بشكل عام ولكن يرتبط نجاحها بمدى قدرة الحكومات على التعامل معها وأصبح دورها بارزا في التأثير على مختلف التغيرات الاقتصادية الكلية، وبما أن السياسة النقدية تمثل الجانب النقدي للسياسات الاقتصادية الكلية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي سواء للدول المتقدمة أو النامية، وتسعى مختلف دول العالم لمعالجة الاختلالات الاقتصادية وتختلف أغراضها أيضا حسب ظروف كل بلد، فنجد معظم الأقاليم تهدف إلى إصلاحات اقتصادية في جانبها النقدي ومن بينها دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي يمتاز طابعها الاقتصادي غالبا بالاعتماد على القطاع الريعي وخصوصا النفط إضافة إلى ضعف فاعلية السياسة النقدية في الدول التي تفتقر إلى أسواق نقدية متطورة، لذا أضحت لزاما على دول MENA إيجاد إجراءات وتدابير للتحكم في حجم المعاملات الاقتصادية وذلك من خلال الأدوات التي تستخدمها البنوك المركزية بما يتماشى والإطار العام للسياسة الاقتصادية، وتعمل دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لزيادة بذل الجهود من خلال برامج إصلاح الوضع النقدي والقطاع المصرفي للدفع بسياستها النقدية للمساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي والتخلص من تبعية الاقتصاد الريعي الذي أصبح شبح يهدد اقتصاد المنطقة في ظل تطور الأجهزة المصرفية التي أصبحت سلاحا يهدف لتعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي وسعر صرف العملة الوطنية وتخفيض معدلات التضخم والبطالة وتحقيق التوازن في الاقتصاد الوطني بشكل عام.

أ. إشكالية البحث

محاولة منا لإثراء البحث ومعرفة دور السياسة النقدية في المساهمة في دعم النمو الاقتصادي نحاول

الإجابة على السؤال الرئيسي التالي

ما هو أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي لدول شمال إفريقيا والشرق الأوسط خلال الفترة

(1990-2019)؟

ب. فرضيات البحث: نأخذ بعين الاعتبار الفرضيتين التاليتين:

- تعتبر السياسة النقدية محفز للنمو الاقتصادي وأحد الحلول الناجعة لمعالجة الاختلالات في ظل فترات الأزمات.

- يوجد تأثير لمتغيرات السياسة النقدية (المعروض النقدي وسعر الصرف) على النمو الاقتصادي لدول MENA.

ت. منهجية البحث

قمنا بتقسيم الدراسة لثلاثة محاور رئيسية واعتمدنا على المنهج الوصفي لمعرفة الأسس النظرية للسياسة النقدية والنمو الاقتصادي وسرد واقع السياسة النقدية ودورها في مواجهة الأزمات خلال الفترة (2000-2020) لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بينما اعتمدنا في المحور الثالث على الأسلوب القياسي لبيان مدى أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي لدول MENA خلال الفترة (1990-2019) باستخدام نماذج بانال الساكنة ومستخرجات البرنامج الإحصائي EVIEWS10.

ث. أهمية وأهداف البحث

تكمن أهمية البحث في معرفة دور السياسة النقدية وعلاقتها بحجم النشاط الاقتصادي الحقيقي لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

كما تتمثل أهم الأهداف التي نصبو إليها من خلال قيامنا بهذه الدراسة في:

- التعرف على أهم المفاهيم النظرية المتعلقة بالسياسة النقدية والنمو الاقتصادي؛
- بيان دور السياسة النقدية في معالجة الاختلالات التي تحدث أثناء فترات الأزمات؛
- معرفة ما إذا كان هناك أثر للسياسة النقدية ومدى مساهمتها في دعم النمو الاقتصادي لدول MENA.

1. الأسس النظرية للسياسة النقدية والنمو الاقتصادي

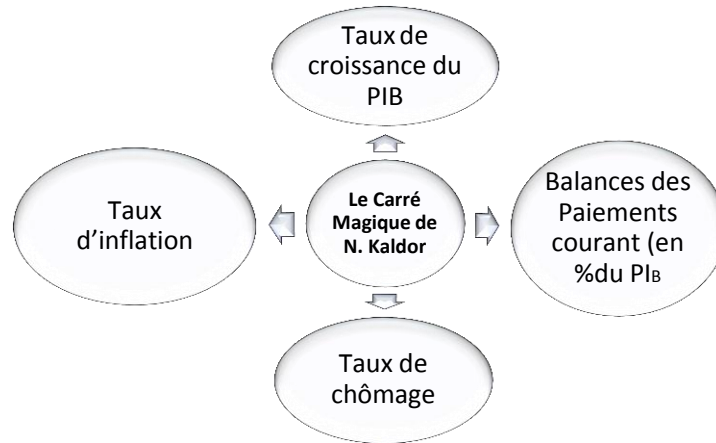
تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية التي تلعب دوراً هاماً في حجم النشاط الاقتصادي عن طريق البنوك المركزية بهدف بلوغ أهداف مسطرة سلفاً، ويختلف تحديد طبيعة السياسة النقدية حسب الوضعية الاقتصادية السائدة في بلد ما خلال فترة زمنية معينة.

1.1 تعريف السياسة النقدية: مصطلح السياسة النقدية هو مصطلح حديث نسبياً، ظهر في القرن التاسع عشر، وهذا المصطلح مقرون غالباً عند بروز الأزمات وفترات عدم الاستقرار الاقتصادي وفي القرن العشرين أصبحت السياسة النقدية ودراساتها جزءاً لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية الكلية للدولة، وتطور الاهتمام بها تزامناً مع تطور النظرية الكمية للنقود حتى وصل دور النقود والسياسة النقدية في التأثير على حجم النشاط الاقتصادي (عقون، 2018، صفحة 66)؛ يعرفها George Pariente على أنها مجموعة التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث أثر على الاقتصاد من أجل ضمان استقرار أسعار الصرف (بوخاري، 2010، صفحة 59)؛ كما تعرف السياسة النقدية بأنها الطريقة التي تتبعها السلطات

النقدية في الدولة والمتمثلة في البنك المركزي لتوجيه كمية النقود في التداول إلى التوسع أو التقلص بقصد الوصول إلى هدف من أهداف السياسة النقدية (أنس و وليد، 2009، صفحة 178)؛ تعرف أيضا على أنها جميع الوسائل التي يستعملها البنك المركزي بهدف مراقبة عرض النقود وتحقيق الأهداف الاقتصادية مثل النمو والتشغيل الكامل (الجنابي و أرسلان، 2009، صفحة 259)؛ وبمفهوم عام هي مجموعة من القواعد والتدابير والأساليب والإجراءات تقوم بها السلطة النقدية للتحكم في عرض النقود لتحقيق أهداف اقتصادية خلال فترة زمنية معينة (الموسوي، 2014، صفحة 73).

2.1. أهداف وأهمية السياسة النقدية: تتمحور الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية (فضل، 2016، صفحة 86) في الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار التي تستهدف حالتها التضخم والكساد، التوازن في ميزان المدفوعات، تقوية واستقلالية البنك المركزي وتطوير المؤسسات المالية والمصرفية والتشغيل الكامل عن طريق تقوية الطلب الفعال، تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تعرف الأهداف الأربعة النهائية بالمرجع السحري للاقتصادي الانجليزي (نيكولا كالدور) من خلال الشكل الآتي:

شكل 01: الأهداف النهائية للسياسة النقدية حسب (N.KALDOR)



المصدر: (Thomas, 1994, p. 06)

- كما تكمن أهمية السياسة النقدية في النقاط التالية: (قدور و بيرير، 2018، الصفحات 37-38).
- توجيه تأثير أدوات السياسة النقدية بمختلف أساليبها في المسار الاقتصادي؛
 - تستخدم السياسة النقدية لتمويل التنمية وتؤثر في الأصول الحقيقية للدول النامية؛
 - التأثير على حجم الائتمان من خلال مكافحة التضخم والتأثير على الأسواق المالية للدول الرأسمالية الصناعية؛
 - تنظم كمية النقود المتداولة؛
 - تستخدم الأداة المناسبة حسب الوضع الاقتصادي والنقدي السائر.

3.1. أدوات واتجاهات السياسة النقدية: تقسم إلى مجموعتين منها المباشرة وغير المباشرة وتستخدم للتأثير على حجم الائتمان لقطاع ما والسيولة لدى البنوك حيث يسعى البنك المركزي لتحقيق الأهداف المرجوة من خلال تطبيق هذه الأدوات: (علاوي و بوروشة، 2015، صفحة 35) .

أدوات نوعية (مباشرة): أهم أدواتها هي التأثير والإقناع الأدبي، القيام ببعض العمليات المصرفية، الودائع المشروطة من أجل الاستيراد؛

أدوات كمية (غير مباشرة): تتمثل في معدل الخصم، سياسة السوق المفتوحة كثيراً ما يتم استخدام هذه السياسة في الدول المتقدمة نظراً لتطور الأسواق المالية والذي يعد شرطاً ضرورياً لتطبيق سياسة السوق المفتوح، الاحتياط النقدي القانوني تعد هذه السياسة واسعة الانتشار في الدول النامية نظراً لغياب الأسواق المالية المتطورة.

تتجه السياسة النقدية لتطبيق إما سياسة توسعية أو انكماشية حسب الحالة الاقتصادية كالاتي:

(خليل، 2012، الصفحات 150 - 151)

– لعلاج الركود الاقتصادي تقوم الدولة بتطبيق سياسة نقدية توسعية، بحيث تزيد عرض النقود الذي سيؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار وبالتالي يزيد الطلب الكلي؛

– لعلاج التضخم تقوم الدولة بتطبيق سياسة نقدية انكماشية، بحيث تخفض عرض النقود الذي سيؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار وبالتالي ينخفض الطلب الكلي.

4.1 تعريف النمو الاقتصادي: تعددت التعاريف الخاصة بالنمو الاقتصادي نذكر منها

يقصد بالنمو الاقتصادي "الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين" (Arrous, 1999, p. 09)، ويعرف أيضاً بأنه "ظاهرة كمية تعبر عن الزيادة المستمرة للدخل القومي والفردية" (النجفي، 2000 ، صفحة 294)، كما يمكن تعريفه على أنه الارتفاع المستمر في الإنتاج أو الدخل الحقيقي وعادة ما يتم قياسه بالاعتماد على إجمالي الناتج الداخلي الخام لبلد ما خلال مدة زمنية معينة (عبد الرحمان و عريقات، 1999، صفحة 373)

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو الزيادة في الدخل الداخلي للبلد بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

5.1 محددات النمو الاقتصادي: من خلال اهتمام النظرية الاقتصادية بالنمو الاقتصادي لابد أن تتوفر

مكونات ومحددات أساسية يتم الاعتماد عليها في تحديد النمو الاقتصادي، وسنوضح أهم محددات النمو الاقتصادي كما يلي: (عجمية و عطية، 2003، الصفحات 87-109)

– الاستثمار المادي: وتتمثل في الآلات والمعدات اللازمة لقيام المشروعات الإنتاجية سواء كانت زراعية أو صناعية أو خدماتية؛

– العمالة والإنتاجية: وتتمثل في العنصر البشري ومشاركته في العامل الإنتاجي في عملية النمو الاقتصادي؛

– التقانة: وتتمثل في المستوى التكنولوجي بعدد براءات الاختراع الدولية أو حجم الاستثمارات في البحث والتطوير أو حجم الصناعات ذات التقنية العالية والمتوسطة وتتباين مستوياتها في تحديد مستوى حسب ظروف الدولة متقدمة كانت أو نامية؛

– رأس المال البشري: يعتبر الاستثمار البشري أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي لذا وجب الاهتمام بتدريبه وتنمية قدراته ومهاراته؛

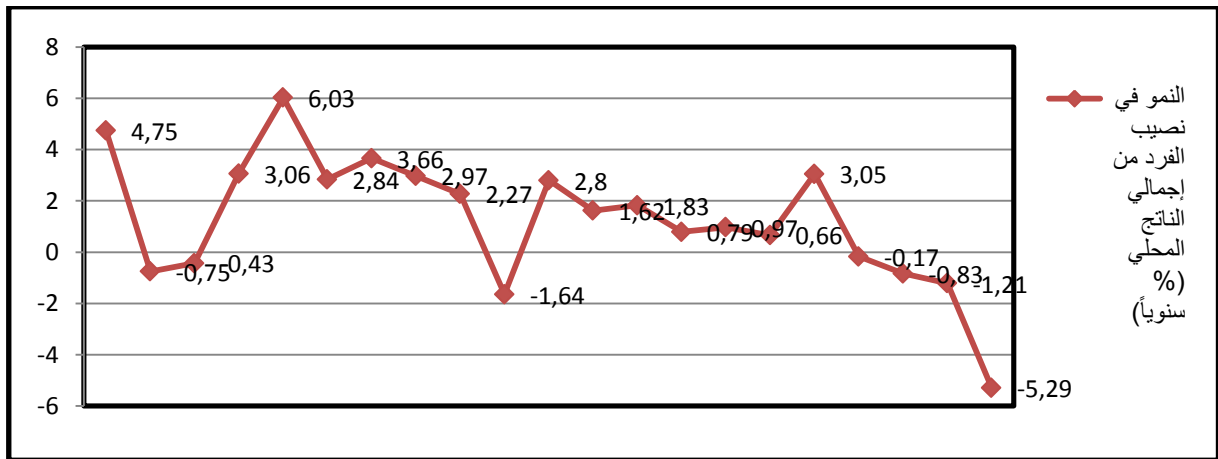
– دور الحكومات في توجيه السياسة الاقتصادية والمؤسسية يساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي؛

توجد أيضا عوامل أخرى كالواقع الاجتماعي والسياسي تساهم في تحديد سرعة النمو الاقتصادي.

2. دراسة تحليلية لدور السياسة النقدية في النمو الاقتصادي لدول MENA خلال الفترة (2000-2020)

تهدف السلطات النقدية غالبا لتوجيه سياستها النقدية عن طريق الجهاز المصرفي لتحقيق النمو الاقتصادي، وهذا ما تسعى إليه منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كغيرها من الأقاليم العالمية ومن أجل تحليل واقع النمو أكثر وبيان دور السياسة النقدية في المنطقة نبرز تطور معدل النمو الاقتصادي من خلال الشكل الآتي:

شكل 02: النمو في نصيب الفرد من إجمالي ناتج المحلي لدول MENA خلال الفترة (2000-2020)



المصدر: (البنك الدولي، 2021)

في الفترة ما بين (2000-2008) شهد النمو الاقتصادي العالمي في بدايته تباطؤاً نتيجة انخفاض مستويات الطلب العالمي نتيجة عدة عوامل ومن بينها أحداث 11 سبتمبر 2001، إلا أن تبني معظم الدول لسياسة نقدية توسعية ساهم في حفز النمو العالمي بداية من سنة 2003، وانتعش خلال السنوات المتبقية

من هذه الفترة وانعكست هذه التطورات إيجاباً على اقتصادات دول MENA مما ساهم في رفع معدل نموها إلى 6.03 % سنة 2004، بالإضافة إلى السياسات الاقتصادية المتبناة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحرير الأسواق بهدف ضمان كفاءة توزيع الموارد ودعم الإنتاجية والتنافسية (محمد و هبة، 2018، صفحة 29)، في سنة 2009 تأثرت معظم دول MENA سلباً ليتراجع معدل النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً) إلى قيمة سالبة قدرت بـ (-1.62 %) بسبب أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، وما نتج عنها من اضطرابات مالية لحقت بالأسواق وعدد من قطاعات الإنتاج السلعي في العديد من المؤسسات الصناعية والخدمية حول العالم وانتقلت تداعياتها لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مما أدى لضعف حركة التجارة الدولية وارتفاع مستويات الدين العام والخاص، قامت السلطات النقدية على أثر هذه الأزمة في العديد من دول MENA والتي أغلبها تتكون من الدول العربية باستخدام أدوات السياسة النقدية للتحكم في حجم المعروض النقدي والمحافظة على المستوى العام للأسعار بهدف خلق حالة التوازن الاقتصادي العام ودعم استقرار الأسواق المالية ولتحقيق معدلات النمو المستهدفة شملت أدوات السياسة النقدية نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي وسعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة، كما أن القطاع المصرفي شهد زعزعة لدى المتعاملين عقب انتشار الأزمة المالية العالمية سنة 2008 مما أدى إلى ارتفاع كبير في السحوبات وبالتالي انخفاض نسبة السيولة لدى البنوك، وللتخفيف من حدتها قامت دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بوضع إجراءات احترازية من خلال نهج السياسة النقدية لما يلي: (محمود، 2018، صفحة 04)

- تخفيض أسعار الفائدة ضخ سيولة في الأسواق للحد من نقص السيولة في القطاع المصرفي؛
- خفض معدل الاحتياطي الإلزامي تقديم قروض قصيرة الأجل للعديد من المؤسسات؛
- شراء رأس مال بعض البنوك للحد من انهيارها؛
- حماية الودائع في البنوك بتقديم ضمانات؛

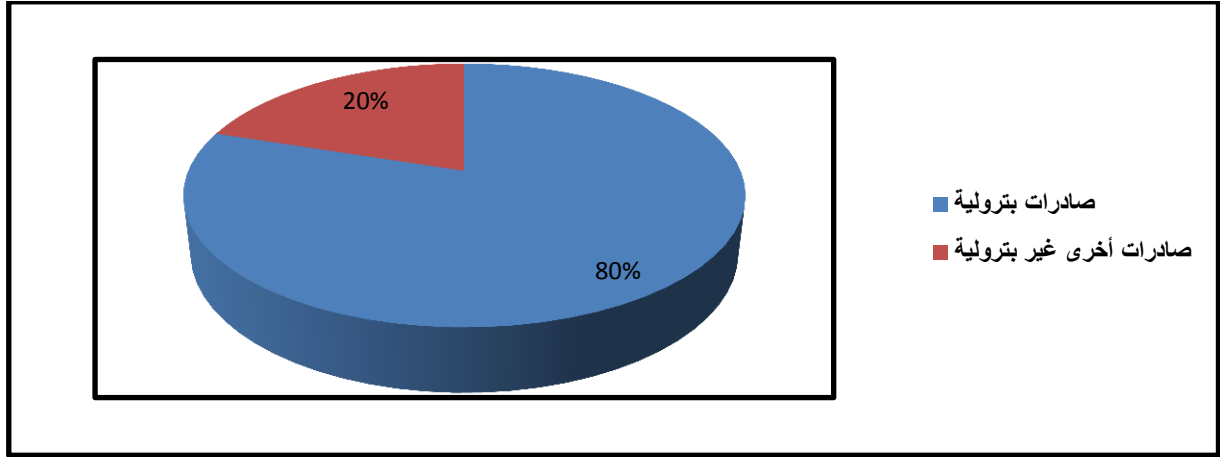
كل هذه النقاط من شأنها أن تشجع الاستثمار والتخفيف من حدة البطالة ودعم الأسعار للحفاظ على استقرار النشاط الاقتصادي في المنطقة وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي.

حيث ارتفع معدل النمو إلى 2.8 % سنة 2010 لكنها سرعان ما بدأت تتراجع معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2011-2015) وهذا بسبب عدم الاستقرار السياسي وظهور النزاعات والحروب في دول المنطقة مثل سوريا والعراق وليبيا مما أثر على تطور النمو الاقتصادي، وفي سنة 2014 شهد العالم تراجعاً غير مسبوق في أسعار النفط مما أدى لضعف النمو الاقتصادي ليصل إلى 0.79 %، وهذا بسبب أن أغلب دول MENA ذات اقتصاد ريعي وتعتمد على النفط كمصدر أحادي لدخل بلدانها بنسبة

80% في ظل ضعف القاعدة الإنتاجية التنوعية والتي تمثل فقط 20% المتبقية وهذا ما سنوضحه من خلال الشكل الآتي:

شكل 03: نسبة الصادرات من الوقود إلى إجمالي الصادرات السلعية خلال الفترة ما بين (2000-

2016) لدول MENA



المصدر: (البنك الدولي، 2020)

بما أن دول الشرق الأوسط معظمها أحادية التصدير فيمكن تقسيمها لثلاث مجموعات رئيسية نبينها كالآتي: (ديفاراجان و متقي، 2017، صفحة 5)

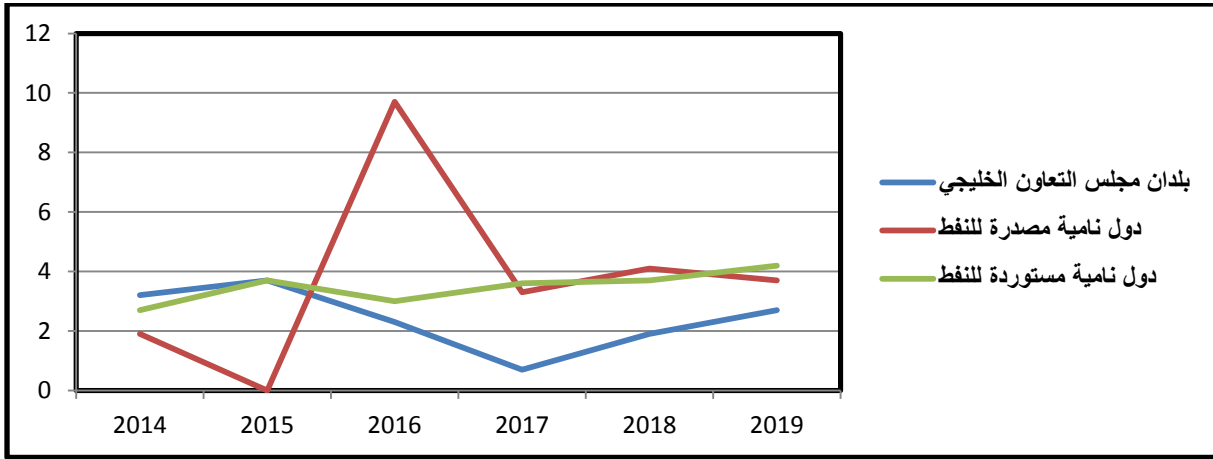
– بلدان مجلس التعاون الخليجي الست المصدرة للنفط ذات الدخل المرتفع: وتتمثل في (البحرين، الكويت، عمان، قطر، السعودية، الإمارات)؛

– دول نامية مصدرة للنفط غير دول مجلس التعاون الخليجي: وتتمثل في: (إيران، الجزائر، العراق، ليبيا، سوريا، اليمن)؛

– دول نامية مستوردة للنفط: وتتمثل في (جيبوتي، مصر، الأردن، لبنان، المغرب، تونس، الضفة الغربية وغزة).

كما يتباين تطور معدل النمو الاقتصادي لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حسب المجموعات الثلاثة وهذا ما يتم توضيحه من خلال الشكل الآتي:

شكل 04: تطور نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بين الفترة (2014-2019)



المصدر: (البنك الدولي، 2020)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه تذبذب بين الارتفاع والانخفاض لنسب نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بين بلدان مجلس التعاون الخليجي ودول نامية مصدرة للنفط وهذا لاعتمادها الكلي في صادراتها على النفط وضعف تنوع أنشطتها الاقتصادية بينما يعود الثبات النسبي وزيادة نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بشكل تدريجي للدول النامية مستوردة للنفط ويرجع ذلك لانعدام النفط لديها واعتمادها على المنتجات غير النفطية والنتيجة التي توصلنا إليها أن البلدان المصدرة للنفط اقتصادها أكثر عرضة للمخاطر بسبب ارتباطها بسعر النفط فيزداد النمو بارتفاع أسعار البترول والعكس صحيح.

في سنة 2016 ارتفع النمو الاقتصادي في دول MENA بسبب ارتفاع سعر النفط غير أنه تراجع لقيم سالبة خلال الفترة (2017-2020) بسبب التذبذبات المستمرة في أسعار النفط، وفي نهاية سنة 2019 وبداية سنة 2020 عرف العالم أزمة كبرى هددت جميع الجوانب البشرية والاجتماعية والاقتصادية عرفت بأزمة كورونا أو تسمى أيضا أزمة كوفيد-19 وتعتبر أشد من أزمة 2008، حيث تراجع معدل النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمعدل كبير جدا وسجل قيمة سالبة كما هو موضح في الشكل قدرت بـ -5.29%، حيث تزامنت جائحة كوفيد-19 مع انخفاض تاريخي في أسعار النفط ليصل إلى أدنى مستوياته خلال ما يزيد على 20 سنة إذ ساهمت القيود على السفر وإغلاق الحدود وتوقف سلاسل الإمداد التي فرضتها الدول لاحتواء انتشار الفيروس إلى تراجع الطلب على النفط العالمي، مما انعكس ذلك على معدل النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مباشرة وأصبحت الأزمة المزدوجة تهدد جميع القطاعات الحيوية بما في ذلك القطاع المصرفي، وللتخفيف من حدة الأزمة استجابت العديد من دول MENA لمجموعة من الإجراءات على مستوى سلطاتها النقدية لدعم النمو الاقتصادي تمثلت في إتباع سياسة نقدية ناجعة، حيث لجأت المصارف المركزية لخفض أسعار الفائدة لدعم نقص السيولة لتفادي الدخول في انكماش اقتصادي عميق (سيداعمر و بن عبد الفتاح، 2020،

صفحة 436)

3. دراسة قياسية لدور السياسة النقدية في النمو الاقتصادي لدول MENA خلال الفترة (1990-2019)

1.3. العينة والمتغيرات: يتكون مجتمع الدراسة من دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط (MENA) ووقع الاختيار على 07 دول التي توفرت فيها المشاهدات خلال فترة الدراسة والتي تمتد من سنة 1990 إلى سنة 2019 وهذه الدول هي (الجزائر، تونس، المغرب، الأردن، مصر، تركيا، السودان)، أما متغيرات الدراسة فهي موضحة كالتالي:

المتغير التابع: (GDP) نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010) كمؤشر للنمو الاقتصادي؛

المتغيرات المستقلة: استعملنا متغيرين مستقلين للتعبير عن السياسة النقدية وهما كالآتي:

(M2) المعروض النقدي بمعناه الواسع (بالأسعار الجارية للعملة المحلية)؛

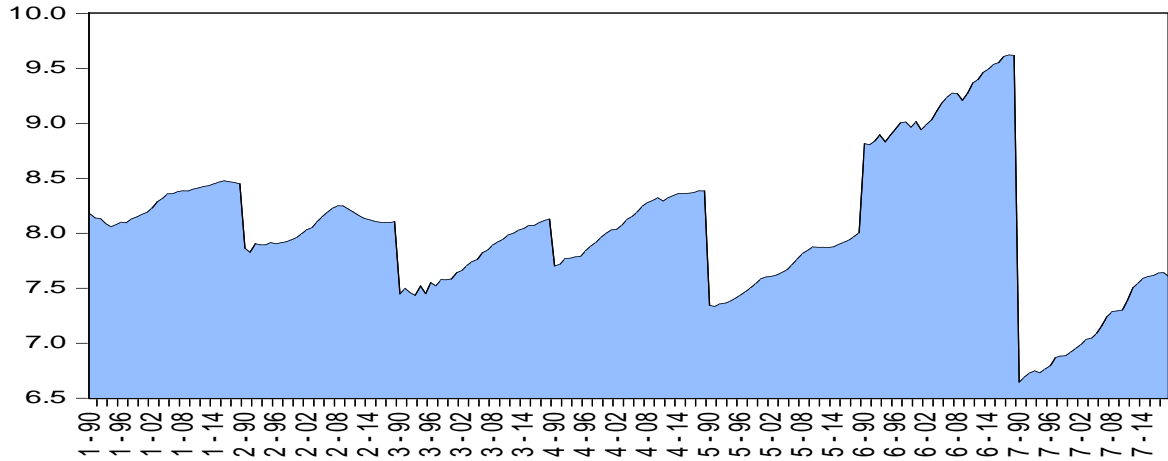
(RE) سعر صرف رسمي (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي، متوسط الفترة)؛

ونبين تطور المتغيرات الثلاثة من الفترة 1990 إلى 2019 حسب مخرجات 10 EViews مرتبة حسب

الدول محل الدراسة (1-الجزائر، 2-أردن، 3-المغرب، 4-تونس، 5-مصر، 6-تركيا، 7-السودان)

شكل 05: تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بين الفترة (1990-2019)

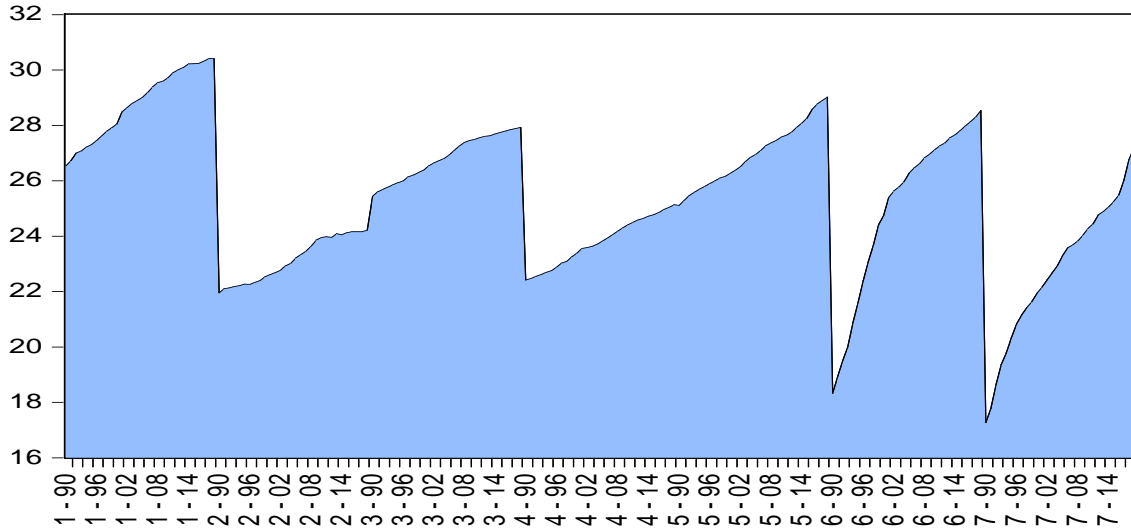
LGDP



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مستخرجات 10 EViews.

شكل 06: تطور المعروض النقدي بمعناه الواسع بين الفترة (1990-2019)

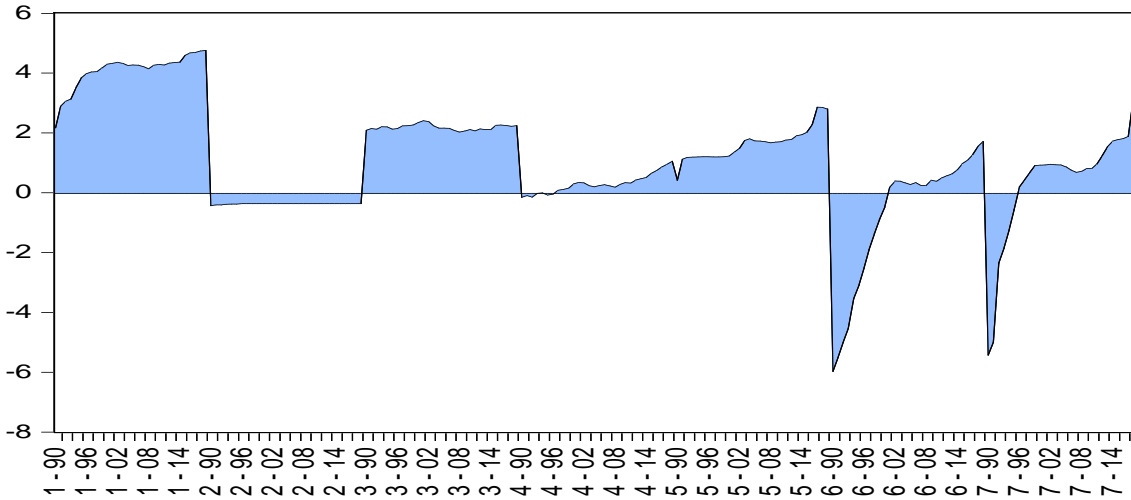
LM2



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مستخرجات 10 EViews.

شكل 07: تطور سعر صرف رسمي بين الفترة (1990-2019)

LRE



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مستخرجات 10 EViews.

نلاحظ من خلال شكل 05 أن مستوى النمو الاقتصادي مرتفع وجيد في تركيا، بينما يوضح شكل 06 ارتفاع الكتلة النقدية في الجزائر وهذا بسبب التضخم التي تعرفه البلاد مع استمرار تدهور قيمة الدينار، في حين يوضح الشكل رقم 07 أن سعر الصرف منخفض وثابت في دولة الأردن طيلة فترة الدراسة نظرا لاتباعها سعر صرف ثابت وأيضا تميزت الفترة من (1990-1996) لكل من تركيا والسودان ما يفسر قوة عملتها مقابل الدولار في تلك الفترة.

2.3. النموذج المستخدم

استخدمنا أحد منهجيات القياس الاقتصادي وهي تحليل الانحدار على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية ويتم تقدير نماذج بانل بثلاثة طرق المتمثلة في كل من (الانحدار المجمع، نموذج الآثار الثابتة، ونموذج الآثار العشوائية) (بوعمره و الفتح، 2018، صفحة 25)، ومصدر جمع البيانات تم أخذها من قاعدة بيانات البنك الدولي.

على ضوء العينة المستخدمة في التحليل يتم استخدام دالة النمو التالية لدراسة أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي، وتأخذ القيم بالصيغة اللوغاريتمية وفق الدالة التالية: $L\text{RGDPL}=F(LM2.L\text{RE})$

3.3. عرض وتحليل نتائج الدراسة القياسية

تم تقدير النماذج بالاعتماد على بيانات بانال المختلفة وباستخدام برنامج 10 EViews.

1.3.3. تقدير النموذج التجميعي (Pooled OLS Regression)

جدول 01: تقدير النموذج التجميعي

Dependent Variable: LGDP				
Method: Panel Least Squares				
Date: 08/26/21 Time: 02:44				
Sample: 1990 2019				
Periods included: 30				
Cross-sections included: 7				
Total panel (balanced) observations: 210				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.277995	0.535037	-0.519581	0.6039
LM2	0.346143	0.022219	15.57837	0.0000
LRE	-0.425663	0.030956	-13.75038	0.0000
R-squared	0.539836	Mean dependent var		8.033697
Adjusted R-squared	0.535390	S.D. dependent var		0.627712
S.E. of regression	0.427863	Akaike info criterion		1.154154
Sum squared resid	37.89478	Schwarz criterion		1.201970
Log likelihood	-118.1862	Hannan-Quinn criter.		1.173484
F-statistic	121.4197	Durbin-Watson stat		0.038917
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مستخرجات 10 EViews.

– اختبار المعنوية الإحصائية للمعالم: نستنتج من المعادلة المقدرة أن الاحتمال prob الخاص بسعر الصرف الرسمي RE والخاص بالكتلة النقدية M2 أصغر من 0.05 مما يعني أن المتغيرات معنوية إحصائياً؛

– اختبار المعنوية الكلية للنموذج: من النموذج نجد أن إحصائية فيشر المحسوبة F-statistic (121.4197) أكبر من (3.35) الجدولة بدرجة حرية 2 و 27 مما يعني أن النموذج الكلي معنوي عند مستوى دلالة 5%؛

– اختبار جودة التوفيق: معامل التحديد R-squared بلغ 0.539836 أي أن المتغيرات المفسرة تساهم في تفسير النمو الاقتصادي بنسبة 53% والباقي 47% وهي متغيرات مفسرة أخرى لم ندرجها في النموذج أو أخطاء ارتكبناها أثناء القياس.

2.3.3. تقدير نموذج الآثار الثابتة: (The Fixed Effects Model)

جدول 02: نموذج الآثار الثابتة

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.807387	0.198090	14.17225	0.0000
LM2	0.212936	0.008284	25.70487	0.0000
LRE	-0.158370	0.012333	-12.84098	0.0000
Effects Specification				
Cross-section fixed (dummy variables)				
R-squared	0.980746	Mean dependent var		8.033697
Adjusted R-squared	0.979979	S.D. dependent var		0.627712
S.E. of regression	0.088818	Akaike info criterion		-1.962550
Sum squared resid	1.585605	Schwarz criterion		-1.819103
Log likelihood	215.0678	Hannan-Quinn criter.		-1.904560
F-statistic	1279.776	Durbin-Watson stat		0.196344
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مستخرجات 10.EVIEWS.

– اختبار المعنوية الإحصائية للمعالم: نستنتج من المعادلة المقدرة أن الاحتمال prob الخاص بسعر الصرف الرسمي RE والخاص بالكتلة النقدية M2 أصغر من 0.05 مما يعني أن المتغيرات معنوية إحصائياً؛

- اختبار المعنوية الكلية للنموذج: من النموذج نجد أن إحصائية فيشر المحسوبة F-statistic (1279.776) أكبر من (3.35) الجدولة بدرجة 2 و 27 مما يعني أن النموذج الكلي معنوي عند مستوى دلالة 5%؛

- اختبار جودة التوفيق: معامل التحديد R-squared بلغ 0.980746 أي أن المتغيرات المفسرة تساهم في تفسير النمو الاقتصادي بنسبة 98% والباقي 2% وهي متغيرات مفسرة أخرى لم ندرجها في النموذج أو أخطاء ارتكبناها أثناء القياس.

3.3.3. تقدير نموذج الآثار العشوائية: (The Random Effects Model)

جدول 03: نموذج الآثار العشوائية

Dependent Variable: LGDP				
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)				
Swamy and Arora estimator of component variances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.794854	0.274648	10.17612	0.0000
LM2	0.213475	0.008274	25.80106	0.0000
LRE	-0.159405	0.012316	-12.94295	0.0000
Effects Specification			S.D.	Rho
Cross-section random			0.503980	0.9699
Idiosyncratic random			0.088818	0.0301
Weighted Statistics				
R-squared	0.855038	Mean dependent var	0.258355	
Adjusted R-squared	0.853638	S.D. dependent var	0.232590	
S.E. of regression	0.088983	Sum squared resid	1.639011	
F-statistic	610.4812	Durbin-Watson stat	0.191002	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مستخرجات 10 EViews.

- اختبار المعنوية الإحصائية للمعالم: نستنتج من المعادلة المقدرة أن الاحتمال prob الخاص بسعر الصرف الرسمي RE والخاص بالكتلة النقدية M2 أصغر من 0.05 مما يعني أن المتغيرات معنوية إحصائياً؛

- اختبار المعنوية الكلية للنموذج: من النموذج نجد أن إحصائية فيشر المحسوبة F-statistic (610.4812) أكبر من (3.35) الجدولة بدرجتي حرية 2 و 27 مما يعني أن النموذج الكلي معنوي عند مستوى دلالة 5%؛

- اختبار جودة التوفيق: معامل التحديد R-squared بلغ 0.855038 أي أن المتغيرات المفسرة تساهم في تفسير النمو الاقتصادي بنسبة 85% والباقي 15% وهي متغيرات مفسرة أخرى لم ندرجها في النموذج أو أخطاء ارتكبناها أثناء القياس.

4.3.3. نموذج الآثار الثابتة مقابل نموذج الآثار العشوائية

بعد المفاضلة بين النتائج باستخدام اختبار Hausman Test الذي يتبع اختبار كاي تربيع يتضح نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الملائم للدراسة وهذا اعتماداً على مخرجات 10 EViews حيث بلغت القيمة المحسوبة 2.770051 باحتمال 0.8632

جدول 04: نموذج اختبار Hausman Test

Correlated Random Effects - Hausman Test				
Equation: Untitled				
Test cross-section random effects				
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.	
Cross-section random	2.770051	2	0.2503	
Cross-section random effects test comparisons:				
Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
LM2	0.212936	0.213475	0.000000	0.1853
LRE	-0.158370	-0.159405	0.000000	0.1112

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مستخرجات 10 EViews.

تفسير النتائج النهائية

بما أنه تم تفضيل مقدرات نموذج الآثار الثابتة على العشوائية فسيتم تحليل النتائج الخاصة بالجدول رقم 02:

انطلاقاً من نتائج التقدير ومن خلال معامل التحديد نلاحظ أنها تقترب من 1 مما يدل على أن جودة النموذج جيدة معنى ذلك أن المتغيرات المستقلة تشرح وتفسر نسبة كبيرة من التغيرات الكلية التي تحدث في معدلات النمو الاقتصادي، أي أن سعر الصرف الرسمي والكتلة النقدية تفسر 98% من الاختلافات التي تحدث في معدلات النمو الاقتصادي وأن النسبة الباقية 2% ترجع لأخطاء عشوائية، وأن النموذج الكلي معنوي عند مستوى دلالة 5% ونعبر عن نتائج الدراسة بالعلاقة التالية:

$$LGDP=2.80738650889-0.158369832144LRE +0.212935837065 LM2$$

- يوجد تأثير إيجابي معنوي للمعروض النقدي على النمو الاقتصادي (علاقة طردية) حيث كلما زاد M2 بوحدة واحدة يزيد النمو الاقتصادي بـ 0.212 وحدات، وهذا ما يوافق النظرية الاقتصادية.
- هناك (علاقة عكسية) بين سعر الصرف الرسمي والنمو الاقتصادي حيث كلما زاد RE بواحد دولار ينخفض النمو الاقتصادي بـ 0.158 دولار، وهذا غير موافق للنظرية الاقتصادية.

الخاتمة

تسعى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى رفع مستويات النمو الاقتصادي والمحافظة على استقرار النشاط الاقتصادي باستخدام مختلف السياسات الاقتصادية، فبالرغم من أن معظم دولها نامية ولا تملك أسواق نقدية متطورة إلا أن البنوك المركزية في المنطقة تساهم في إدارة السياسة النقدية بمختلف أدواتها لدعم النمو الاقتصادي ومعالجة الاختلالات أثناء فترات الأزمات والركود الاقتصادي.

ومن خلال الدراسة التحليلية للفترة ما بين (2000-2020) ولإظهار مدى مساهمة السياسة النقدية في معالجة فترات الركود الاقتصادي تخلص هاته الفترة أزمة الرهن العقاري سنة 2008 ومدى انعكاسها على الأسواق المالية لدول MENA، تلتها أزمة انهيار أسعار النفط سنة 2014 التي أظهرت تباين في اقتصاد دول MENA بين دول مصدرة للبتترول وأخرى مستوردة للبتترول ، كما أظهرت أن دول المنطقة ذات اقتصاد ريعي ويكمن تطور مستوى نموها الاقتصادي على المورد الوحيد (النفط) حيث تراجع مستوى النمو في المنطقة بسبب انخفاض سعر النفط ، وفي نهاية سنة 2019 شهد العالم أعنف أزمة بفعل فيروس كوفيد-19 هددت جميع الجوانب الحيوية للدولة بما فيها أرواح البشر وعلى غرار دول العالم شهدت دول

MENA تراجعاً كبيراً في النمو الاقتصادي مقترنة بانهيار تاريخي لسعر النفط في هاته المرحلة مما جعل الدول خصوصاً المصدرة للبتروول أكثر عرضة للمخاطر، من هنا تبين دور السلطات النقدية لمختلف دول المنطقة، حيث كان لدور السياسة النقدية أثر بارز في مواجهة الأزمات فقامت أغلب البنوك المركزية بتوجيه أدوات وقنوات السياسة النقدية لمعالجة الاختلالات ومن بينها خفض أسعار الفائدة وزيادة الضخ في السيولة وبالتالي المحافظة على استمرار النشاط الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي بالإضافة لتجنب دول المنطقة في دخول انكماش اقتصادي عميق، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

توصلت نتائج الدراسة القياسية خلال الفترة الممتدة بين (1990-2019) التي اعتمدت نماذج بانال لسبعة دول محل الدراسة كعينة من دول MENA ، وكإجابة للفرضية الثانية من خلال بيان أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي، تبين من خلال إختبار Hausman Test بأن نموذج الآثار الثابتة هو النموذج الملائم للدراسة، وقد أكدت النتائج على وجود علاقة طردية بين حجم المعروض النقدي والنمو الاقتصادي وهذا ما يوافق النظرية الاقتصادية، فزيادة حجم الكتلة النقدية وتوجيهه للاستثمار يؤدي لزيادة الإنتاج وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي بينما اتضح من خلال النتائج وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي وهو ما يفسر أن معظم دول محل الدراسة تتبع أنظمة سعر وسيطية بالإضافة لضعف سعر صرفها مقابل الدولار ماعدا تركيا، لذا وجب على كل من (تونس، المغرب، مصر، الجزائر، السودان) إعادة النظر في إصلاح سعر صرفها بالتوجه للإنتاج بدل الاستيراد لتعزيز نموها الاقتصادي وإتباع نظام صرف يلائم اقتصاداتها.

كخلاصة عامة يمكن القول أن السياسة النقدية لها دور فعال في معالجة الاختلالات أثناء فترات الأزمات وبالتالي المحافظة على مستوى الاقتصاد من الانهيار وهو ما يساهم في دعم النمو الاقتصادي، وبما أن دول في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA لا تمتلك أسواق مالية متطورة باعتبارها دول نامية لا يمكن للسياسة النقدية وحدها أن تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي بل يجب إرفاقها بسياسة مالية وتقوية الجهاز المصرفي لدول المنطقة والعمل الجماعي لإنشاء مصانع وتنويع منتجاتها لبلوغ نمو اقتصادي حقيقي دون الاعتماد على النفط كمورد وحيد وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي الأمثل.

المراجع

Arrous, J. (1999). *Les théories de la croissance*. Paris: éditions du seuil.

Thomas, J. P. (1994). *Les politiques économiques au 20ème siècle*. Armand Colin.

إسماعيل عبد الرحمان، و حزبي محمد موسى عريقات. (1999). مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد.

عمان: دار وائل.

إسماعيل محمد، و عبد المنعم هبة. (2018). تقرير حول دور الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو في الدول العربية. أبوظبي دولة الامارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.

البكري أنس، و صافي وليد. (2009). النقود والبنوك (بين النظرية والتطبيق). الأردن: دار المستقبل للنشر والتوزيع.

البنك الدولي. (2020). الصادرات من الوقود (من إجمالي الصادرات السلعية%). تم الاسترداد من <https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG>

البنك الدولي. (2020). نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً). تم الاسترداد من <https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG>

البنك الدولي. (2021). النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً). تم الاسترداد من <https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.PCAP.KD.ZG>

جمال قاسم محمود. (2018). تقرير حول أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي في الدول العربية. أبو ظبي دولة الامارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.

حسن بوعمره، و دحمان عبد الفتاح. (سبتمبر، 2018). أثر السياسات النقدية والمالية على النمو الإقتصادي في الدول العربية للفترة مابين (1995-2016). مجلة التكامل الإقتصادي، صفحة 25.

حسن توكل أحمد فضل. (2016). أثر السياسة النقدية والمالية في تحقيق الإستقرار بسعر الصرف في السودان (1980-2014). مجلة الشمال للعلوم الساسية والتطبيقية المجلد 01 العدد02، الصفحات 77-102.

زهرة سيداعمر، و دحمان بن عبد الفتاح. (2020). تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي - مخاطر وانعكاسات على الوطن العربي-. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية المجلد 09 العدد04، الصفحات 427-446.

سالم توفيق النجفي. (2000). أساسيات علم الاقتصاد. القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.

شاننا ديفاراجان، و ليلي متقي. (2017). تقرير حول أزمة اللاجئين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مواجهة تحديات التنمية أحدث المستجدات الاقتصادية والآفاق المستقبلية. واشنطن: البنك الدولي: المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ضياء مجيد الموسوي. (2014). *أسس علم الإقتصاد (المجلد الثانية)*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

عبد السلام عقون. (2018). دراسة قياسية لمساهمة أدوات السياسة النقدية في تكرار الأزمات المالية في الأنظمة الاقتصادية. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية المجلد 11 العدد 01*، الصفحات 65-76.

عبد القادر خليل. (2012). *مبادئ الإقتصاد النقدي والمصرفي*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

علي بن قدور، و محمد يبرير. (2018). *السياسة النقدية والتوازن الإقتصادي الكلي*. الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع.

لجلو موسى بوخاري. (2010). *سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية*. لبنان: مكتبة حسين العصرية للطباعة و النشر و التوزيع.

محمد عبد العزيز عجمية، و إيمان عطية. (2003). *التنمية الاقتصادية : دراسات نظرية وتطبيقية*. الاسكندرية: 87-109.

محمد لحسن علاوي، و كريم بوروشة. (30 ديسمبر، 2015). أثر السياسة النقدية والمالية على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية للفترة بين (1990 - 2012) العدد 09. *مجلة رؤى إقتصادية*، الصفحات 31-51.

هيل العجمي جميل الجنابي، و رمزي يسن يسع أرسلان. (2009). *النقود والمصارف والنظرية النقدية*. عمان: دار وائل للنشر.